

فوق الطاولات

يونس خلف

الاقتصاد المقاوم!

طبيعي أنه عندما يتم التفكير بالخطوة الأولى لمواجهة الواقع الاقتصادي من خلال العمل على إعادة الحياة إلى المنشآت والنشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته تكون المسألة الأولى التي تتصدر أولويات هذا العمل هي الزراعة لأن أكثر من ٦٠ بالمئة هو مجتمع سوري لتغطية قيمة الشوندر المستجر ولا شك بأن الزراعة هي أساس الاقتصاد السوري وقد اهتمت الدولة بشكل كبير بهذا القطاع خلال العقود الماضية، فالزراعة تتمتع بأيدي عاملة كثيرة، كما أن الاهتمام بالزراعة لا نستطيع أن نتحدث عن الزراعة فقط أرضاً ومطراً وخدمات زراعية ولا يمكن للمزارع أن يعيش في هذه الأرض ولا توجد خدمات أخرى محيطة بها متعلقة بحياته اليومية من التعليم إلى الطرق إلى الخدمات الأخرى المطلوبة.

وفي تصريح له الوطن، أوضح مدير عام المؤسسة العامة للسكر سعد الدين العلي أن المؤسسة تقدمت بطرح قرض إلى وزارة المالية بقيمة ٣٤ مليار ليرة سورية وجاءت الموافقة على ٢٥ ملياراً، لافتاً إلى أن قيمة الشوندر ٢٣ مليار ليرة سورية و٢ مليار لدى المؤسسة التي تحتاج إلى مستلزمات لإنتاج العملية التصنيعية من فيول ومواد كيميائية ومواد مساعدة ومستلزمات أخرى، وهذه الأمور تحتاج إلى ٦ مليارات ليرة تقريباً.

وأضاف العلي أنه من المتوقع أن يكون إنتاجنا من محصول الشوندر لهذا العام بنحو ١٠٠ ألف طن من المقرر تسليمها بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥، مبيناً أن هذه الكمية مباشرة لزراعة الشوندر خاصة بعد توقف زراعته على مدار ٧ سنوات، مشيراً إلى أن هذه الكميات لا تقارن مع ما كانت تنتجه سورية من الشوندر قبل الأزمة، فقل سلباً وحدها كانت تنتج من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف طن، وفي العام ٢٠١٤ بلغ الإنتاج ٤٢ ألف طن، علماً أنه

كان آخر عام للتصنيع، ومن المعروف أن المؤسسة ليس لديها حالياً سبولة ولا فوائدها الاقتصادية. وذكر العلي أن المبلغ المطلوب من المالية هو عبارة عن قرض وليس منحة لتسديد فبن الشوندر فوراً للفلاحين أي بداية التصنيع، ومن الممكن أن يعاد الطلب من المالية مرة أخرى لإعطاء المؤسسة مبالغ إضافية للتسديد للفلاحين فور استلام الشوندر، الأمر الذي يشجع الفلاح على الزراعة وهو سعر مجزم مسوب على التكلفة من قبل لجنة مختصة من وزارة الزراعة يحق

الحكومة توافق على ٢٥ مليار ليرة قرضاً لمؤسسة السكر

مدير عام السكر له «الوطن»: نحتاج للمزيد من التمويل وإنتاجنا المتوقع من الشوندر للموسم الحالي ١٠٠ ألف طن



الموافقة من الحكومة على وضع سعر مجز وتشجيعي للفلاحين قبل البدء بزراعة المحصول، سعياً لإعادة إحياء زراعة الشوندر السكري وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم، وبالتالي تأمين أكبر قدر ممكن من الإنتاج الذي يغطي حاجة معامل السكر ويعوض فاتورة الاستيراد للمادة المدكورة. وأشار إلى أن المساحة التي تم التعاقد لزراعتها بمحصول الشوندر السكري وفق العقود التي أبرمتها الشركة العامة لسكر تل سلب مع المزارعين بلغت ٤٣٨٥ هكتاراً تقريباً.

بعض مزودي الخدمات يشكون من تدني تعرفات التأمين

مدير عام هيئة الإشراف على التأمين له «الوطن»: سيتم تقييم التعريفات والأجور ويوجد مشروع للتأمين ضد الأخطاء الطبية

عبد الهادي شباط

يبدو أن حالة التضخم الحاصلة في أجور وقيم مستلزمات العمل الطبي تجد صدًى لها لدى بعض مزودي الخدمات الطبية المتعاقدين مع التأمين (مخابر - مشافي خاصة) لجهة تدني التعريفات والأجور المتعاقد عليها مع التأمين مقارنة مع معدلات التضخم في الأسعار والأجور.

وفي تصريح له «الوطن» أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافع محمد أنه سيتم دراسة وتقييم كل تعرفة الوحدات المخبرية والأجور المتفق عليها مع المشافي الخاصة وفي حال كان هناك حاجة لتعديل هذه الأجور والتعويضات سيتم تنفيذ ذلك، وأن هناك مرونة عالية في إدارة ملف التأمين الصحي للحفاظ على كل المستحقات وجودة الخدمات التي تم تحقيقها وإضافتها مع بداية العام الجاري وأن تلمي بطاقة التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة الغرض منها وتقديم الخدمات الطبية الجيدة، كما أنه يتم مراعاة حالات التضخم في كلف المستلزمات الطبية بشكل موضوعي وعادل.

وأضاف محمد إن بوليصة التأمين الصحي الجديدة للقطاع الإداري ألغيت نسبة تحمل الموظف وحفقت نسبة التحمل إلى ١٥ بالمئة في المخبر والصيدلية والأشعة كما تم رفع الحدود المالية

٤٤

التشدد في التعامل مع

التجاوزات أدى إلى تراجع

حالات سوء الاستخدام

للتغطيات خارج المشفى إلى ٢٠٠ ألف ليرة وإلى مليوني ليرة داخل المشفى، داعياً إلى التواصل مع شركة إدارة الخدمات الطبية المعنية في حال التعرض لأي مطالبة من مقدمي الخدمة وفي حال عدم الجواب يمكن التواصل مع الهيئة. كما بين أنه وعلى التوازي مع تحسين خدمة التأمين الصحي في القطاع الإداري، هناك تراجع في حالات سوء الاستخدام بسبب التشدد في التعامل مع التجاوزات التي تم ضبطها مثل الفصل من الشبكة الطبية أو تجسيد البطاقة التي تم تسجيل حالة تجاوز فيها.

ويعتبر ملف سوء الاستخدام من أكثر الملفات التي تستنزف مشروع التأمين الصحي ونهب الخدمات الصحية لغير المستحقين للتأمين

محمد راكان مصطفى

أصدرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم اليوم قراراً بالزام المكلفين بالضريبة على الدخل من فئة الأرباح الحقيقية أصحاب المهن الصناعية باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة لتحديد الإيرادات الإجمالية لأعمالهم وأرباحهم الصافية الخاضعة لهذه الضريبة.

ووفقاً للقرار: يلتزم «أصحاب المنشآت الصناعية بقسمي كبار ومتوسطي الدخل المكلفين لدى مديرية مالية دمشق ومديرية مالية حلب والمكلفين أصحاب المنشآت الصناعية بالمدينة الصناعية في منطفة الشيخ نجار ومنطقة حسياء لدى مديرية مالية حمص» بالربط الإلكتروني للفواتير المصدرة مع الإدارة الضريبية.

ويرتبط على المكلفين المذكورين في القرار استخدام أحد البرامج المحاسبية المعتمدة لدى الإدارة الضريبية بمسك السجلات المحاسبية وإصدار الفواتير بشكل إلكتروني من مهلة محددة حتى الساعة ٣١ آب المقبل بما فيها مرحلة الاختبار والتدقيق، كما تمدد المهلة الممنوحة للمكلفين أصحاب المنشآت الصناعية بالمنطقة الصناعية في عرا إلى التاريخ ذاته.

ويرتبط أيضاً على المكلفين اعتماد رمز الاستجابة السريعة QR على كل فاتورة صادرة عنهم.

مدير هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس بين له «الوطن» أن الهدف من تطبيق الآلية لتحقيق العدالة الضريبية للخزينة والمكلف، مشدداً على أن عملية الربط الإلكتروني هي لمصلحة المكلف بالدرجة الأولى، وذلك للوصول إلى الرقم الحقيقي لأعماله من أدون أي تدخل بشري في العملية، مؤكداً أن الربط الإلكتروني يساهم بشكل كبير في تعزيز العدالة الضريبية المطلوبة، ويساعد على الحد من التهرب الضريبي، وأعدأ بتقديم تسهيلات بخصوص هذه الآلية.

وأضاف: ومن أجل تطوير النظام الضريبي وإتمام العمل فيه ولاسيما مشروع الإصدار الإلكتروني للفاتورة، ومن باب العدالة الضريبية طرحت وزارة المالية عملية الربط الإلكتروني بين المكلفين ضريبياً ووزارة المالية عبر برامج جديدة للمكلفين تضمن أتمتة الضرائب والربط الإلكتروني من خلال شبكة معلومات وقاعدة بيانات مركزية حيث يصحح الرقم الكليفي وأضحاً بين المالية والمكلف.

ونوس أوضح أن تطبيق الآلية لن يرتب أي



تكاليف إضافية على أصحاب المنشآت، إذ: بإمكانهم إجراء الربط مع الإدارة الضريبية باستخدام البرامج المحاسبية المعمول بها لدى منشآتهم. وأكد مدير عام الهيئة أن الآلية الجديدة سيتم تطبيقها من جميع المنشآت وفي كل المدن الصناعية وذلك بعد انتهاء المهلة المحددة ب٣١ آب المقبل.

وكان مدير عام هيئة الضرائب والرسوم التقى مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق للوقوف على التساؤلات المتعلقة بمضمون

المالية ترد على الصناعيين: ليس مصانع عدرا فقط بل جميعها

ونوس له «الوطن»: تطبيق الربط الإلكتروني في جميع المنشآت والمدن الصناعية

قرار الهيئة العامة للضرائب والرسوم رقم /٦٤٤/ لعام ٢٠٢٢ حول إلزام مكلفي المنشآت الصناعية لدى مديرية مال المنطقة الصناعية بعدرا باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير. وتركت معظم طلبات الصناعيين حينها على تأجيل تطبيق القرار حتى يتم تطبيقه على جميع المكلفين في المدن والمناطق الصناعية وخارجها بحيث يتم تحقيق العدالة الضريبية، وضرورة قبول الدوائر المالية كل النققات والمصاريف المدفوعة واليجاد طريقة للاستجابة للتكليف الفعلية، والاعتراف بالتغيرات المفاجئة في التكليف لجهة تبدلات أسعار الصرف خاصة في ظل عدم التمويل الكامل للمستوردات، والاعتراف من الدوائر المالية بالمصاريف التي يدفعها الصناعي سواء الشخصية أم نققات تأمين مستلزمات إنتاج أو مكائن منشآته.

وكانت وزارة المالية أعلنت في شباط العام الماضي إنجاز آلية إلكترونية للتحقق من إصدار الفواتير تعد بمنزلة خطوة مهمة لتحقيق العدالة الضريبية والتحول الرقمي من أجل الإدارة الضريبية وتضمن حقوق الزبائن والبياعة ومزودي الخدمات من خلال توثيق عمليات البيع والشراء وتجنب عمليات التلاعب في الحسابات وضمان حصول كل طرف في العملية التجارية على مستحقاته بما في ذلك الخزينة العامة للدولة.

وربط مشافي حلب الخاصة إلكترونياً ب«المالية» يثير تساؤلات أصحابها

واقترح بعضهم اقتناء برامج محاسبية رخصته وبسيطة ومجربة وتفي بالغرض، إلى جانب كونها معتمدة، إذ يتراوح سعر النسخة الواحدة منها بين ٤٥٠ ألفاً ومليون ونصف مليون ليرة سورية، ولها وكلاء معتمدون في حلب مستعدون لإجراء دورة على البرنامج المطلوب لأصحاب ومديري المشافي ومحاسبيهم أو وموظفيهم الموكل إليهم إدخال البيانات فيها.

وتساءل بعضهم عن إمكانية إدخال خدمات يتحملها المشفى في البرنامج المحاسبي وغير موجودة فيه واستنزف أرباح المشافي، مثل أجور العمال والصيانة ومواد استرجت من السوق السوداء كالمزوت وأدوية التخدير ومستهلكات طبية، بصفتها مصاريف لا تنظم فيها فواتير ولا يمكن إبلاغ المالية عن مصادر بعضها للتأكد منها عن قيمتها بسبب مخالفتها الجسدية المرتكبة للقانون من قبل المصارف.

وتركزت مداخلات حول حاجة المشافي الخاصة لخصصاتها من مادة المزوت الذي هو عصب تشغيل مشافيهم التي يتكدس بعضها خسائر، حيث يضطر أصحابها لشراء الليتر مولداتهم بسعر يتراوح بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ليرة سورية من السوق السوداء، وذلك منذ أكثر من شهر مع أزمة شح الحرقوات في السوق، علماً أن «سادكوب» تعطي بضعة آلاف ليتر فقط يومياً لحصة ٥٠ مشفى لحلب، على أن مازوت السوق السوداء يتسبب بأعطال المولدات، وحدث هذا منذ مدة أثناء عملية قلب مفتوح كانت تؤدي بحياة المريض.

وبين وبين المداخلات ما قاله أحد أصحاب المشافي، الذي لم يمانع بالموافقة على الربط الإلكتروني لكنه بين أنه تم البدء بالعملية مع دمشق والتي لها وضع خاص، إن كان بحجم العمل أو عدد السكان وإشغال المشافي ومقدرة علاقتها على تأمين المازوت الحر، إضافة إلى امتلاك العاصمة للساحة الطبية، ونحن في حلب نغاني أكثر من كل المحافظات من ناحية العمل والمصاريف وإغلاق المدينة عن جوارها، وتساءل: «المالية» التي على حماة وحمص قبل حلب، وضمان أن حلب المدينة الثانية بعد دمشق في القبول لكن وضعها سيء؟، واقترح توجيه كتاب للمعنيين بتأجيل تطبيق الآلية الجديدة». وخلص المجتمعون إلى أن تحديد دخولهم بهذه الآلية أفضل بكثير من تقديرات «المالية» العشوائية والكبيرة لأرباحهم التي لا تتوافق مع واقع وحجم أعمالهم، وخصوصاً للمشافي الصغيرة والشعبية، لكن يجب الإجابة عن تساؤلاتهم ومواجهتهم من وزارة المالية، ولو عن طريق إقامة ندوات في حلب بهذا الخصوص، قبل فرض الربط الإلكتروني فيها.



وشدد جعلوك على أن الجمعية مع الربط الإلكتروني بوزارة المالية ومع فتح أوراق المشافي لها «وهذا يوضح لها أن مشافي حلب ليس لديها الدخل الهائل الذي تتوقعه، وخصوصاً في الأزمنة التي رفعت مصاريفنا وخففت دخولنا، لأننا كنا نعتمد على طبقة غنية غابرت البلد وطبقة متوسطة ذات وتلاشت...».

ولفت إلى أن مشافي حلب خسرت محيطها الطبي الحيوي «الذي كانت حلب تخدمه اقتصادياً وطبياً، ولم يعد بإنتاج عندا، كما في منج وإعزاز وعفرين وإدلب ودير الزور والرقوة والحسكة، عدا ارتفاع أسعار النقل، ما أدى إلى تشغيل معظم المشافي بنصف أو ربع طاقتها الكلية...».

وأردف: «لدينا بعض الإشكاليات في الربط الإلكتروني، والمهم أن نوضح قضايا أساسية، في مقدمتها معرفة أن دخل المشفى، يأتي من مصدرين رئيسيين هما غرفة العمليات التي تُجرها للطبيب وغرفة الإقامة أو السرير، وهناك دخول إضافية ثانوية مثل الأشعة والمخبر والصيدلية والندوة والعيادات الخارجية في بعض المشافي التي تحوي هذه المرافق...» وأشار إلى أن مديرية مالية حلب لا تملك حتى الآن إيضاحات لكل تساؤلاتنا، وإن هناك ضرورة لتوحيد رؤيتنا في موضوعات معينة لمساعدتها في الصياغة والتوجه بما يتناسب مع المصلحة العامة.

وأشار إلى أن أصحاب المشافي الخاصة نوعان أطباء مشاف، وبالتالي، وبالنتيجة، وبخلاف العاصمة دمشق..»